

## وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

قرار رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٥

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والمعدل بالقانون

رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ :

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعهير

والمعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ :

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيهه وتنظيم أعمال البناء

ولائحته التنفيذية وتعديلاته :

وعلى قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية وتعديلاته :

وعلى قانون التخطيط العقاري الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢

ولائحته التنفيذية وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك

الدولة الخاصة :

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن البيئة :

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٩ بتعديل نطاق بعض محافظات الجمهورية :

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمراني والمعدل بالقرار رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٨٠ :

وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٠ بتعديل حدود محافظة أسوان مع محافظتي البحر الأحمر والوادى الجديد :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٤ بتعديل حدود بعض المحافظات (بني سويف - المنيا - أسيوط - سوهاج - قنا - البحر الأحمر) :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء :

وعلى موافقة هيئة العمليات بوزارة الدفاع رقم ٩٩/١٧٤٤ بتاريخ ١٩٩٩/٩/١٥ على المخطط العام لمدينة القصیر بالضوابط والشروط الواردة بها :

وعلى الموافقة اللاحقة لهيئة العمليات بوزارة الدفاع رقم (٢٠٠٢/٧٨٠) بتاريخ ٢٠٠٢/٤/١٧ على تعديل قيود الارتفاعات لمدينة القصیر :

وعلى موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة على المخطط العام لمدينة القصیر بجلسته المنعقدة بموجب القرار رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٦ :

وعلى موافقة لجنة الحيز العمرانى بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/٧/٧ على الحيز العمرانى للمدينة :

وعلى موافقة السيد اللواء محافظ البحر الأحمر على المخطط العام لمدينة القصیر

بتاريخ ٢٠٠٥/١/٢ :

وعلى مذكرة السيد الدكتور المهندس رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة

للتخطيط العمرانى في هذا الشأن :

**قرار:**

(المادة الأولى)

يعتمد المخطط العام لمدينة القصیر - محافظة البحر الأحمر طبقاً للتقرير والمخطط  
المرفقين والذين أعدتهما الهيئة العامة للتخطيط العمرانى .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠٠٥/١/٢٦

وزير الإسكان والمرافق

والمجتمعات العمرانية

أ. د. م/ محمد إبراهيم سليمان